

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة سعادة الأستاذ عبدالرحمن محمد سيف جمشير
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى – مملكة البحرين
في مؤتمر الديمقراطيين في العالم الإسلامي
استانبول – تركيا
15-12 أبريل 2004م

السيد الرئيس...

السيدات والسادة أعضاء الوفود المشاركة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك معكم في هذا التجمع الديمقراطي في العالم الإسلامي الذي ينظمه المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) بواشنطن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي يجمع نخبة من الديمقراطيين والمناضلين في العالم الإسلامي الذين عملوا وناضلوا من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والقبول بالآخر والتعايش السلمي لتحقيق تنمية حقيقية لمجتمعاتهم ورفع المستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على الفقر والجوع لتحرير الإنسان من الفاقة والحاجة منعاً لهدر الكرامة الإنسانية التي كرمها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من الزمان.

كما كان لنا شرف المساهمة مع نخبة متميزة من الأخوة والأخوات الكرام من تركيا والبوسنة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر ووضع جدول أعماله ومسودة إعلان استانبول حول الحكم الديمقراطي في العالم الإسلامي والذي سوف يناقش لاحقاً من قبلكم

والحقيقة تقال أن هذا الفريق من المخططين والعاملين بجانب الدول والمنظمات الدولية المانحة ومنها مملكة البحرين وعاهلها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وتركيا الدولة المضيئة رئيساً وحكومة وشعباً لهم جميعاً يعود الفضل في جعل هذا المؤتمر حقيقة واقعة اليوم لنجني ثمار العمل الدؤوب وقد حققنا الفائدة المرجوة من أجل عقد هذا المؤتمر الديمقراطي وعلى تليبتكم الدعوة للحضور والمساهمة بفكركم المستنير في بنود جدول أعماله وعرض تجارب دولكم في الحكم الديمقراطي والتحديات التي تواجهونها وإقرار إعلان استانبول للحكم الديمقراطي في العالم الإسلامي الذي نأمل أن يكون وثيقة عمل يسترشد بها نحو التغيير والإصلاح والالتزام بالحكم الديمقراطي الذي يعتمد على الانتخابات الحرة بأشتراك مختلف الأطياف السياسية وبمشاركة المرأة لتصل إلى عضوية الجهاز التشريعي المستقل والعمل على خلق مجتمع مدني نشط ... فلهم ولكم جميعاً كل الشكر والتقدير والامتنان.

السيد الرئيس،،،

سيداتي سادتي،،،

إن من خلال مراجعتي وقراءاتي لبعض وثائق المؤتمرات والدراسات حول حكم الإسلام وحكم الديمقراطية وجدت أن هناك الكثير من الاتفاق في بعض القيم الأساسية بين الإسلام الذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظيم عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم ... والديمقراطية التي هي نظام للحكم وآلية للمشاركة

مؤتمر الديمقراطيين في العالم الإسلامي

استانبول - تركيا

15-12 أبريل 2004

والتعددية ... وهناك بعض الاختلاف والتمايز والتنوع يجب علينا أن ندركه ونناقشه ولكن علينا أولاً وقبل كل شيء أن نفرق بين موقف المسلمين كأفراد من المشروع الغربي للديمقراطية وتوجسهم منه وذلك لسجل الغرب التاريخي من العرب والمسلمين عموماً واستعمارهم لهم واستغلال خيراتهم وممارسة القهر والذل عليهم وتقسيم وتجزئة بلدانهم من أجل السيطرة عليها ... ولا يعتبر هذا بأي حال من الأحوال رفضاً للديمقراطية نفسها التي نسعى جميعاً لنشرها وترسيخها ... فحكم الإسلام في جوهره يتفق مع المبادئ الأساسية للديمقراطية وهي :

1. حرية العقيدة والضمير والدين بمعنى أن الحرية حق للجميع. (Freedom of thought, conscience and religion) وقد ذكر في القرآن الكريم في الآية 256 من سورة البقرة (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي...) وفي الآية 29 من سورة الكهف (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر...) ، وكذلك فإن حكم الإسلام في حرية العقيدة هو منع أي إنسان من مضايقة أحد بسبب اعتناقه لعقيدة معينة ومحاولة فرض عقيدة معينة عليه.

وعلى مر تاريخ الحضارة والدولة الإسلامية التي امتدت لأكثر من 13 قرناً من الزمان لم تسجل حالة واحدة مما يسجل اليوم من مذابح وجرائم بحق الإنسانية سببها الرئيسي اختلاف دين الضعيف عن دين القوي.

2. المساواة بين الناس في جميع الحقوق بغض النظر عن نوعهم أو لونهم أو جنسهم أو لغاتهم أو دينهم أو انتماءاتهم السياسية أو آرائهم أو عقائدهم أو مذاهبهم أو وضعهم الاجتماعي.

Equal rights for all people, without distinction of any kind such as race, color, sex, language, religion, political or other opinion national or social origin, property, birth or other social status.

فالإسلام يؤكد على هذه الحقوق فجميع البشر خلقوا من نفس واحدة وجميعاً لهم الحصانة والكرامة ، ففي القرآن الكريم في الآية 13 من سورة الحجرات يقول سبحانه وتعالى : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير...) صدق الله العظيم.

وبعد أن أصبح للدول الإسلامية كياناتها وحدودها الجغرافية والسياسية المعترف بها رسمياً حسب المواثيق الدولية فإن الاختلاف بين حكم الإسلام وحكم الديمقراطية ينحصر فيما يلي :

1. إن أهداف الديمقراطية الغربية الحديثة تسعى إلى تحقيق أغراض دنيوية أو مادية ترمي إلى تحقيق سعادة الأمة أو الشعب وتحقيق مطالبه في إنماء الثروة أو برفع الأجور وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية. أما أهداف النظام الإسلامي فهي أعم وأشمل حيث إنه يسعى لتحقيق هذه الأغراض الدنيوية بجانب أنه يسعى في نفس الوقت إلى تحقيق أغراض روحية... فالمفكر الإسلامي الشهير ابن خلدون قال في تعريف الإمامة (إنها لتحقيق مصالح الناس الأخروية والدنيوية الراجعة إليها) كما أنها تجعل الدين أو القانون الأخلاقي المقياس الذي تقيس به أعمالها وكل تصرفاتها.

2. إن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة وهي صاحبة السيادة من خلال البرلمان الذي تنتخبه والقرارات التي يصدرها وإن جاءت

مخالفة للقانون الأخلاقي أو متعارضة مع المصالح الإنسانية عامة كإعلان الحروب غير مبررة ولأغراض السيطرة أو الاستعمار أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو استباحة زواج الشواذ أو الإجهاض. أما في الإسلام فسلطة الأمة ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بمقاصد الشريعة العامة وهي لا تستطيع أن تتصرف إلا في حدود القانون الذي يحتويه الكتاب والسنة. والأمة في الإسلام ملتزمة بالقانون الأخلاقي ومقيدة بمبادئه.

أما في العصر الحديث فإن دساتير بعض الدول الإسلامية ومنها مملكة البحرين تنص على أن دين الدولة الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، كما أن المواد (23 و 24 و 27) من دستور مملكة البحرين تؤكد على حرية التعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية تكوين الجمعيات والنقابات مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب ولا يثير الفرقة أو الطائفية ولكن دون المنع من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها ، وقد كان نتيجة لتوافق الجميع القيادة والشعب في الاستفتاء العام على ميثاق العمل الوطني في مملكة البحرين الأخذ بالنظام الملكي الوراثي الدستوري المبني على الفصل بين السلطات على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين متوازنين ، مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب يتولى النواب فيه كل السلطات التي منحها الدستور لهم من رقابة واستجواب وسحب الثقة من الوزراء ورغبات وتشريع إلى جانب مجلس الشورى يعينه الملك مباشرة يضم أصحاب الخبرة والاختصاص والأقليات ، للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة يشارك مجلس النواب في التشريع فقط ... ويحق للمرأة مباشرة حقوقها السياسية سواء كان بالترشيح أو الانتخاب أو بالتعيين في مجلس الشورى كما هو حاصل الآن ، كما نص الدستور في مادته 106 على إنشاء محكمة دستورية تختص بمراقبة دستورية القوانين واللوائح. وقد كان نتيجة لهذه التطورات الديمقراطية في

مملكة البحرين ، إن ألغيت جميع القوانين الخاصة بأمن الدولة ومحاكم الدولة وتم إطلاق الحريات وسمح بحرية الرأي والتعبير وسجلت المملكة تطوراً مشهوداً في سجل حقوق الإنسان وانتخبت كنائس لرئيس اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف. وهذه التطورات الديمقراطية في مملكة البحرين قد جاءت نتيجة للإرادة الذاتية للشعب ونتيجة للتوافق بين الجميع واقتناع الأمة بعد الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني في 14 و 15 فبراير 2001م ولم تأتي نتيجة لفرض من الخارج وإنما المشروع الإصلاحى التحديثى الديمقراطى لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة نبع من صميم الإرادة المحلية للشعب البحريني وتوافق الجميع مع هذا المشروع وقد أثبتت التجربة البحرينية خلال فترة وجيزة إنها قادرة على الصمود والتطور إلى الأحسن بفضل انفتاحنا على تجارب الأمم الأخرى والتفاعل معها. مما حدا بمملكة البحرين بتنظيم المنتدى القضائي العربي الذي تم استضافته في الفترة ما بين 15-17 / 9 / 2003م بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا المنتدى اختص بدراسة تطوير النظم القضائية في العالم العربي لتلائم القرن الحادي والعشرين ومتطلباته ، كما سعت البحرين جاهده للتقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال استضافتها لمؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية في الفترة ما بين 20-22 / 9 / 2003م ، الذي ضم نخبة من العلماء والمفكرين في العالم الإسلامي وكذلك استضافتها في العالم الذي قبله مؤتمر التقارب بين الأديان السماوية وكل هذا في سبيل نبذ الخلافات بين الشعوب والقضاء على أسباب التفرقة التي تهدد الأمن والسلام العالمي.

سيدي الرئيس،،،

إن وجودنا هذا اليوم وفي استانبول بتركيا الصديقة المضيافة لهو خير شاهد وأعظم دليل على ضرورة أن تسود الديمقراطية ربوع العالم بالإرادة الذاتية للشعوب وبدون تدخل أو فرض من الخارج لأن الديمقراطية ليست سلعة تصدر أو تستورد ،

فلكل دولة حرية اختيار النظام الديمقراطي الذي يتلاءم مع طبيعتها وعقيدتها وبحسب فلسفتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... وقد حدثت تطورات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في الآونة الأخيرة وقررت دوله إتباع النهج الديمقراطي بطرق متفاوتة كنهج مجالس الشورى عن طريق التعيين كدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي أعلنت مؤخراً استعدادها للتطور التدريجي المدروس وشكلت لجنة عليا لدراسة أفضل السبل لاقتراح الإصلاحات المطلوبة دون إرباك النهج الاجتماعي والديني في البلد. كما إن دولة قطر الشقيقة هي الأخرى أقرت نظامها الديمقراطي الذي سوف تتبعه والذي يعتمد حسب نص دستورها على الانتخاب والتعيين. مثلها مثل سلطنة عمان ، أما دولة الكويت فنظامها الديمقراطي يعتمد على مبدأ الانتخاب والوزراء أعضاء في مجلس الأمة حسب مناصبهم.

أما في العراق ، الذي نأمل أن يسترد حريته واستقلاله واستقراره قريباً ، فيجب أن يقوم أبناءه وحدهم وبارادتهم الحرة أن يقرروا مستقبل بلدهم والنهج الديمقراطي الذي سوف يسيرون عليه.

سيدي الرئيس،،،

سيداتي وسادتي،،،

لا شك إن دول الشرق الأوسط لديها مشاريع للإصلاح السياسي والاجتماعي وبدرجات متفاوتة اعتماداً على الثقافة المحلية والعادات والتقاليد كما أن شعوب دول المنطقة يرحبون بالتعاون مع الدول الصديقة على أسس من المساواة والتعاون المتوازن وتبادل المصالح والابتعاد عن أسلوب الفرض أو الإكراه أو التهديد. وأن أدبياتنا تؤكد انه ليس هناك اختلاف أو تناقض بين الإسلام الذي تدين به شعوب منطقة الشرق الأوسط والديمقراطية ولا بين عموم المشروع الليبرالي الغربي وأن

مؤتمر الديمقراطيين في العالم الإسلامي

استانبول - تركيا

15-12 أبريل 2004

الاختلاف والتناقض ظل محصوراً فقط بين الإسلام والسياسة الاستعمارية للدول الغربية ومعاناة شعوب المنطقة منها وكذلك ازدواج المعايير في السياسة الغربية التي تكيل بمكيالين وأعني هنا موقف الدول الغربية وأمريكا بالذات من الصراع الدموي الذي طال أمده أكثر من خمسين عاماً في فلسطين راح ضحيته الآلاف من الأبرياء من كلا الطرفين وأصبح معضلة في طريق التقدم والرخاء وفي طريق الديمقراطية التي نجتمع معاً هنا من أجل دعمها وترسيخها في مجتمعاتنا وأصبح هذا الصراع أداة لتفريخ الدكتاتوريين والنظم الشمولية وانتشار الفساد وزيادة معدلات البطالة والفقر في المجتمعات وتشجيع التطرف والإرهاب ، لذا فإنه إذا أردنا الإسراع بتطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، فعلى المجتمع الدولي إلزام إسرائيل بالقرارات والشرعية الدولية ومنعها من مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات غير المشروعة والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري ، وعلينا كديمقراطيين أن نقف مع الحق ومع الشرعية الدولية التي تدعو إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف وإقامة علاقات ودية وتعاون اقتصادي بين كافة شعوب المنطقة ... وعندئذ سوف تسود الديمقراطية دولنا وينتهي عصر الإرهاب والتسلط ونتوجه إلى عصر من التنمية والرخاء والتعايش السلمي بين كافة الشعوب المحبة للسلام.

وفقمك الله وسدد على طريق الخير والتقدم والديمقراطية خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،